



لجنة تعديله برئاسة المستشار الدعيج رفعت تقريرها إلى رئيس الوزراء بالإجابة.. والتأكيد على تشديد العقوبات

«الأنباء» تنشر التعديلات المقترحة لقانون مكافحة المخدرات:

الإعدام للاتجار وغرامة تصل إلى مليوني دينار وفحص عشوائي للعسكريين

- إنشاء مجلس أعلى لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية برئاسة رئيس الوزراء يرفع تقريراً نهاية كل عام لسمو الأمير لإحاطته بالرؤى والمستجدات المتصلة بعمل المجلس
- إضافة فحص الكشف عن المخدرات والمؤثرات العقلية للمقبلين على الزواج وطالبي رخص القيادة ورخص السلاح وللمتقدمين للوظائف العامة
- الفحص العشوائي لعسكريي الداخلية والدفاع والحرس الوطني وقوة الإطفاء العام للكشف عن متعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية

تعديلات قانون مكافحة المخدرات

1- إنشاء مجلس أعلى لمكافحة المخدرات

- برئاسة رئيس الوزراء
- يرفع تقريراً سنوياً للأمير

2- العقوبات المشددة

- الإعدام للاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية
- الإعدام لمن يتاجر داخل السجن أو يستغل الوظيفة
- الإعدام لكل من وزع دون مقابل مواد مخدرة
- الإعدام لكل من طلب خدمة مقابل تسليم مواد مخدرة
- الحبس حتى 15 سنة في حال الإكراه على التعاطي
- الحبس 3 سنوات لمجالسة المتعاطين حتى دون نفاذ مع علمه بذلك
- الحبس 3 سنوات لكل من يحرض أو يرغب في التعاطي
- الحبس 3 سنوات للطبيب الذي يصرّف المؤثرات دون مبرر
- غرامة على الصيدليات تصل إلى 100.000 دينار مع إمكانية إغلاق حتى 5 سنوات
- تغريم من يحمل أو يرتدي مطبوعات تدعو للتعاطي

3- إجراءات الفحص

- فحص إلزامي للمقبلين على الزواج، طالبي رخص القيادة، رخص السلاح، والوظائف العامة
- فحص عشوائي للعسكريين في جميع الجهات (الداخلية، الدفاع، الحرس الوطني، الإطفاء)
- فحص عشوائي لطلبة المدارس والمعاهد والجامعات
- الحبس حتى 4 سنوات لرافضي الفحص دون مبرر (عدا المقبلين على الزواج والطلبة)

4- صلاحيات جديدة

- منح الشرطة حق القبض الفوري عند الاشتباه بالتعاطي
- منح وزير الصحة صلاحية إيقاف الطبيب المخالف
- جميع الأحكام الصادرة مشمولة بالنفاذ المعجل

5- التدابير الوقائية

- الإبلاغ السري عن المتعاطين عبر الوسائل الإلكترونية
- الإيداع الإجباري بمرکز التأهيل لمدة تصل إلى 6 أشهر
- لا تقام دعوى جزائية على من يتقدم طوعاً للعلاج

6- المكافآت

- مكافأة مالية لمن يبلغ أو يرشد عن المتعاطين



المستشار محمد الدعيج

إسماعيل أبو السعود - عبدالكريم أحمد

بعد تزايد قضايا المخدرات وارتفاع الأخطاء الإجرائية فيها وبراءة كثير من المتهمين وأقلياتهم من العقاب ما ساهم في انتشار وزيادة هذه الجرائم على القانون منذ نحو 42 سنة لمعالجة هذا القصور ومواكبة التطور السريع في أسلوب ارتكاب هذه الجرائم، أصدر رئيس مجلس الوزراء بالإنابة الشيخ فهد اليوسف قراراً بتشكيل لجنة برئاسة المستشار محمد راشد الدعيج وبمشاركة كل القطاعات المعنية في البلاد لمعالجة الثغرات الإجرائية في قانون المخدرات للقضاء على هذه الظاهرة والحد من انتشارها. وقد أتمت اللجنة أعمالها ورفعت مشروع القانون لرئيس مجلس الوزراء بالإنابة وكان من أبرز التعديلات التي اجريت على القانون هي:

- 1 - إنشاء المجلس الأعلى لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعلى أن يرفع المجلس تقريراً في نهاية كل عام لسمو أمير البلاد لإحاطته بالرؤى والمستجدات المتصلة بعمل المجلس.
- 2 - الإعدام للاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية وغرامة تصل إلى مليوني دينار. بعد أن كانت عقوبة الاتجار بالمؤثرات العقلية يمكن أن تصل إلى 7 سنوات فقط.
- 3 - إضافة فحص الكشف عن المخدرات والمؤثرات العقلية للمقبلين على الزواج وطلبي رخص القيادة ورخص السلاح وللمتقدمين للوظائف العامة.
- 4 - فحص عشوائي لكل

للسفاه سريعاً. 25 - جميع الأحكام الصادرة في قضايا المخدرات مشمولة في النفاذ المعجل. هذا، وقد تم إرسال المشروع لإدارة الفتوى والتشريع تمهيداً لإعداد القانون ورفعها لصاحب السمو الأمير تمهيداً لإصداره.

النص الكامل للقانون على موقع «الأنباء»
www.alanba.com.kw

مقابل مواد مخدرة أو مؤثرة عقلية لعدد شخصين فأكثر بقصد التعاطي وبغرض الترويج. 18 - الإعدام لكل من طلب خدمة أو منفعة مشروعة أو غير مشروعة مقابل قيامه بتسليم مادة مخدرة أو مؤثرة عقلياً لآخر بقصد التعاطي.. أو للمجرد وعد بذلك للنفس أو للغير. 19 - الإبلاغ عن المتعاطين بشكل سري عبر الوسائل الإلكترونية الحديثة والإيداع في مركز التأهيل بالقوة لمدة تصل إلى ستة أشهر. 20 - لا تقام الدعوى الجزائية على كل من يتقدم من تلقاء نفسه طالباً للعلاج من الإدمان. 21 - لوزير الصحة الحق في وقف أي طبيب عن العمل في حال مخالفته لضوابط التعامل في المواد المخدرة أو المؤثرة عقلياً. 22 - مكافأة مالية لكل من

المؤثرات العقلية ويجوز للمحكمة غلق الصيدلية المخالفة لمدة تصل إلى 5 سنوات. 15 - الإعدام لكل من يتاجر داخل السجن ويحكم بذات العقوبة لكل من سهل أو ساهم في إدخال المواد داخل السجن. 16 - الإعدام لكل موظف يستغل مهنته وظيفته في الاتجار بالمخدرات أو المؤثرات العقلية. 17 - الإعدام لكل من وزع دون

لعمل من حرّض غيره على التعاطي أو رغبه على ذلك. 12 - الحبس 15 سنة لكل من أكره غيره أو دس له مواد مخدرة أو مؤثرة عقلية دون علمه.. والإعدام إذا صدر ضد المجني عليه حكم بالإلانة. 13 - الحبس ثلاث سنوات لأي طبيب يصرّف مؤثرات عقلية من دون مبرر طبي. 14 - تغريم الصيدليات لمبلغ يصل إلى مائة ألف دينار إذا أهملت في المحافظة على

المطران الدوبيراردي ينعي البابا فرنسيس

نعى المطران الدوبيراردي الناخب الرسولي لشمال شبه الجزيرة العربية ودولة الكويت ببالحزن البابا فرنسيس. وقال المطران إن الكنيسة الكاثوليكية في دولة الكويت تتحد مع الكنيسة الجامعة في العالم وترفع صلواتها لراحة نفس قداسة البابا. وأشار المطران الدوبيراردي إلى أن موعد التعازي سيحدد لاحقاً.

تمهيداً لنقلها إلى «التعليم العالي» ترشيحاً للإنفاق المالي والإداري

مصادر لـ «الأنباء»: توجه لوقف تعيين مستشارين وملحقين في المكاتب الثقافية



الإداري أسوة بكثير من الدول الخليجية التي ألغت المكاتب الثقافية منذ سنوات مضت. وأفادت المصادر بأن ما يؤكد ذلك التوجه أنه تم تجديد إعلان المقابلات مع الملحقين، كما تم التجديد للموجودين حالياً حتى نهاية العام، وتم إبلاغهم ببدء تصفية المكاتب. كما قامت جامعة الكويت بتقليص فتح الشعب الدراسية خلال فترة الفصل الصيفي والاقتصار بفتح شعب لقرارات للخريجين والتوقف تخرجهم لترشيح الإنفاق.

محافظة الفروانية استقبلهم وأكد الاستمرار في العطاء خدمة للكوييت

«اجتماع المحافظين»: التنسيق لتطوير البنى التحتية والمرافق العامة



جانب من الاجتماع التنسيقي للمحافظين بحضور محافظ الفروانية الشيخ عذبي الناصر ومحافظ حولي علي الأصفر ومحافظ العاصمة الشيخ عبدالله سالم العلي ومحافظ مبارك الكبير الشيخ صباح بدر السالم وعدد من القيادات في محافظة الفروانية

وفق رؤية وتصورات المحافظين. وأكد المحافظون خلال الاجتماع أهمية مضاعفة الجهود واستمرار التنسيق والعمل بروح الفريق الواحد من أجل تحقيق رؤية القيادة الرشيدة في تطوير البنى التحتية والمرافق العامة والارتقاء بمستوى الخدمات بمختلف الجهات، ومواكبة التطور العالمي في تطوير الخدمات العامة، كما تطرق النقاش إلى ضرورة تعزيز آليات التعاون بين المحافظات المختلفة والجهات المسؤولة في كل محافظة لضمان سرعة إنجاز الأعمال وفق خطط زمنية دقيقة. وفي ختام اللقاء، أشاد الشيخ عذبي الناصر بروح التعاون والتفاهم التي سادت الاجتماع، مشدداً على أن مثل هذه اللقاءات التنسيقية تعزز التكامل وتنعكس إيجابياً على تطوير العمل في جميع المحافظات، مؤكداً أن هذا الاجتماع التنسيقي يعتبر امتداداً للاجتماعات السابقة ومحطة أخرى للتعاون بين المحافظين من أجل لاستمرار في العطاء وخدمة الكويت.



قائد الحماية والتعزيز اللواء الركن حمد سالم يتراس اجتماعاً مع فريق عمل الحوكمة المؤسسية في الحرس الوطني

الحرس الوطني يعتمد الدليل الاسترشادي مع «الديوان»

كونا: اعتمد الحرس الوطني أمس الإثنين الدليل الاسترشادي للحوكمة المؤسسية من ديوان الخدمة المدنية وخطه نشره وتعميمه على وحدات الحرس الوطني. وذكر الحرس الوطني في بيان صحفي أن قائد الحماية والتعزيز اللواء الركن حمد سالم ترأس اجتماعاً مع فريق عمل الحوكمة المؤسسية في الحرس الوطني، إذ تم تناول إجراءات تطبيق الحوكمة المؤسسية واعتمادها.

وأضاف البيان أن اللواء سالم وجهه بالبده بعمل التقييم المؤسسي لعناصر الحوكمة من خلال الشبكة الداخلية للحوكمة الوطنية، وذلك انطلاقاً من توجيهات قيادة الحرس الوطني وتنفيذاً لأهداف الخطط الاستراتيجية التي تهدف إلى أن يكون الحرس الوطني من الجهات الحكومية الملتزمة بتطبيق معايير الحوكمة في جميع المجالات العسكرية والإدارية والفنية، الأمر الذي يثمر تحقيق العديد من الإنجازات.